أثر الهجرة في التشريع الإسلامي

للأستاذ محمد محمد المدني

في هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة عبر عظمى ما تزال الأقلام والأفكار جاهدة في كشفها، والبحث عنها، وتجلية أسرارها

ومن هذه العبر التي ينبغي أن يلتفت إليها المسلمون وينتفعوا بها، ما نجعله اليوم مساق الحديث وموضوع المقال

كان للهجرة في التشريع الإسلامي أثر معروف مذكور، ولهذا الأثر ناحية دلالة وإرشاد، ربما كان القول فيها جديداً، والبحث عنها مفيداً

فأما الأثر المعروف المذكور، فهو أن القرآن الكريم ظل ينزل بمكة ثلاثة عشر عاماً لا يعرض فيها إلا إلى أصول الدين، وقواعد الإيمان، وبرهان التوحيد، ومحاسن الأخلاق، يريد بذلك أن يقتلع ما كان للعرب من العقائد الفاسدة، والأخلاق المستنكرة، ويزيل ما في نفوسهم من شُبه في إرسال هذا الرسول إليهم على فترة من الرسل، وظلام من الشرك، وإغراق في الجهل، وجمود على تقليد الآباء والأجداد ولو كانوا لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون!

ولا يكاد يُعرف أن القرآن الكريم عُنيَ في هذه الفترة إلا بهذه الناحية يضرب لها الأمثال، ويقص لها القَصَص، ويحشد لها الآيات البينات، فإذا عنى بغيرها فإنما يعنى بما كان من سبيلها من التشريع الذي له صلة بحماية العقيدة والحفاظ على أساس الدعوة

فلما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة جعل القرآن ينزل بياناً للعبادات والمعاملات والنظم وأحوال الناس، وجعلت آياته تترى في تشريع كل ما يتصل بحياة الفرد والجماعة من المواريث والوصايا والزواج والطلاق والقضاء والجنايات والحدود والجهاد وغير ذلك

هذه السياسة التي ساس بها القرآن أمر الإسلام في مكة والمدينة، وأخذ بها المسلمين في سبيل التمكين لهم، والتثبيت لسلطان دينهم، سياسة ظاهرة الرشاد، مضمونة النجاح، متفقة مع نظام التدرج الطبيعي الذي أخذ الله به جميع الكائنات فما كان الله ليدع الناس فيما هم عليه من رجس وعبادة أوثان وتقاطع وتدابر وحروب وفتن وسفك دماء، ثم يدعوهم فجأة إلى النظام المطلق الشامل، وقد ألفوا الفوضى، ويأخذهم بالتشريع المحكم الفصل، وقد عاشوا في كفالة الأهواء والشهوات، ويتعبدهم بأنواع من العبادات فيها سمو وفيها تهذيب، وهم الذين كانوا في مراتع اللهو يسيمون!

ذلك هو المعروف المذكور من أثر الهجرة في التشريع الإسلامي: أما موطن العبرة فيه، وناحية الإرشاد والدلالة منه، فهي أنه يحسن بنا، ونحن بصدد الدعوة إلى أن يكون التشريع الإسلامي أساساً للقانون العام في مصر والشرق، أن نطبق هذه السياسة الرشيدة التي ساس بها القرآن أمر المسلمين الأولين،

يا أمير المؤمنين، لؤلؤة بيضاء، إذا هي عنبرة سوداء، فإذا هي زمردة خضراء، فإذا هي ديباجة رقشاء، فتبارك الله الخالق لما يشاء»

أهجم على هذا الخطاب فأحكم بأنه موضوع لأني أستبعد صدوره عن عمرو بن العاص، ولأني أراه عبث عابث، لا كلام رجل مسئول

أما بعد فقد كان أسلافنا يقولون في ختام كل بحث: «والله أعلم» فأنا أختم هذا البحث بعبارة «والله أعلم» تأدباً بأدب السلف وفراراً من وصمة الرجم بالغيب

كتب الله لنا النجاة من الخطأ وهدانا إلى الصواب، إنه قريب مجيب

زكي مبارك

لنضمن نجاح هذا المسعى الشريف ، وليعود ذلك على الإسلام بالعزة والقوة !

إن أهم ما يعترض هذا المسعى ، ويقف فى سبيل تنفيذ هذه الفكرة ما يتخيله كثير من الذين بيدهم الحول والطول ، وتحت إشرافهم مراكز المال والاقتصاد ، وفى عهدتهم حراسة الأمن والطمأنينة فى الدولة ، وبث أسباب الرغد والرفاهية فى الأمة من أن فى الأخذ بالشريعة الإسلامية الآن إعناتاً للناس وإرهاقاً ، وشلاً لحركات التعامل التى أصبحت جزءاً من النظم العامة فى العالم كله ، وتنفيراً للأجانب من الإقامة بيننا ، ونحن أحوج ما نكون إلى التعاون معهم ، والانتفاع بنشاطهم ، وما يدرون بيننا من أموالهم !

يقول هؤلاء الذين يطالبون بالتشريع الإسلامى : ماذا تصنعون فى هذه المصارف التى انبثت فى صميم الحياة المالية ، وأصبحت فى سائر الدول أساساً من أسس الاقتصاد لا يستغنى عنه تاجر ، ولا زارع ، ولا موظف ، ولا صاحب مال ؟ وماذا تصنعون فى هذه الشركات التى فتح الله بها للصناع أبواباً من الرزق ، وجعل منها للأموال الراكدة حظاً من الربح ، وسد بها حاجة بعد حاجة مما لا يستغنى عنه الناس ؟ لاشك أنكم ستضطرون إذا بسطتم سلطان الشريعة الإسلامية إلى إغلاق هذه المصارف ، وفض هذه الشركات ، التى تتصرف تصرفاً لا يتفق وآراء الفقهاء ، فإذا لم تغلقوا المصارف ولم تفضوا الشركات ، أرهقتموها بالشروط والنظم التى توافق شريعتكم إرهاقاً لا تستطيع معه الحياة ، ولا أداء ما تؤديه إلى الناس من خدمات !

ثم كيف تنفذون الحدود ؟ كيف ترجمون الزانى ، وتقطعون السارق ، وتقتصون من عين بعين ، ومن سن بسن ؟ إننا العالم ناظر إليكم ، متعجب من هذه العقوبات الصارمة تنزلونها على الجناة بلا رحمة ولا شفقة فى الوقت الذى اتجهت فيه أنظار المصلحين إلى مداواة الإجرام ، بإصلاح نفوس المجرمين ، وإلى اقتلاع أسباب الشر ، بتهذيب الأشرار فى غير عنف ولا تغليظ !

ومتى تصبر على سياط الجلاد أجسام غذيت بالنعيم ، ونشئت على الرفاهية وعاشت فى عصر الطب والكهرباء والمدافئ والمراوح بين ضروج الحدائق ، وفى متاع القصور ؟

ومتى يعيش معكم أجنبى إن لم تنفذوا الحد فيه نفذتموه فى صديق له أو جار أو عميل ، فإذا هو يلقاه بيد مبتورة ، أو عين مفقوءة ، أو سن كسير ؟

هكذا يقول الذين يُدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ! وهم من غير شك مخطئون ، لأن الشريعة الإسلامية تستطيع أن تنظم أحوال المصارف والشركات بما لا يتنافى مع قواعدها ، ولا يرهق القائمين بها ، ولا المتعاملين فيها

وهم مخطئون فيما تخيلوه من أمر الحدود والقصاص ، فإن هذه الأشياء التى اعترضوا بها هى الوسيلة إلى اقتلاع الإجرام من أساسه ، واجتثاث الفساد من أصوله ، وتوفير الجهود العظيمة التى تذهب سدى فى مكافحة الإجرام والمجرمين !

وهم مخطئون لأنهم حين يظهرون بهذا المظهر الذى يفيض رحمة وشفقة بالمجرمين وأهل الفساد ، ينسون إجرامهم وفسادهم وما أساءوا به إلى الآمنين !

وهم مخطئون لأنهم حين يذكرون اتجاه المدنية الحديثة إلى تهذيب الجناة وإصلاح نفوسهم بالرفق واللين ، ينسون اتجاه بعض الأمم إلى إعدام المجرمين ، وأصحاب الشذوذ ، والمصابين بالأمراض التى لا يرجى لها شفاء ، رفقاً بالأمة فى مجموعها وصيانة لها كما يصان الجسم ببتر بعض أعضائه الفاسدة التى لا يرجى لها صلاح !

هم مخطئون لهذا كله ، ولكنهم لا يقتنعون بخطئهم ، ولا يرجعون عن غيهم ، ومن العبث أن ننفق الوقت والجهود فى سبيل إقناعهم وما هم بمقتنعين ، ونحن لا نستطيع أن نمضى فى طريقنا ، وننفض النظر عنهم ، لأن هؤلاء — كما قدمنا — لهم أثر لا ينكر فى توجيه سياسة البلاد ، ولهم قوة وسلطان يستطيعون بهما إقامة العراقيل ، ووضع العقبات فى سبيل كل مشروع لا يرضون عنه ، ولا يقتنعون به

فما هى الحيلة التى ينبغى أن نتوسل بها إذن إلى تنفيذ هذه الفكرة الجليلة ، فكرة إحلال التشريع الإسلامى محل التشريعات الوضعية ؟

إن أثر الهجرة فى التشريع الإسلامى يوحى إلينا بهذه الحيلة ، ويرشدنا إلى هذه الوسيلة ، فما دام الله القادر العليم الحكيم ،

قد ارتضى للمسلمين أن يعيشوا حيناً من الدهر موقتاً بدون تشريع تفصيلي شامل ، لأن المصلحة كانت يومئذ تبرر ذلك ، وما دام هذا لم يؤثر في اطراد تقدم المسلمين ونجاح دعوتهم ، فيحسن بنا أيضاً وقد عاد الدين غريباً كما بدأ ، أن نتادى بتنفيذ ما ليس بيننا وبين أحد خلاف عليه ونؤجل تنفيذ ما فيه الخلاف ، حتى إذا اقتنع الناس فيما بعد بما لم يقتنعوا به اليوم مضينا في تنفيذه أيضاً ، وإلا صبرنا حتى نهيىء لذلك العقول والأفكار

ينبغي أن نقول لهؤلاء الذين يحاجوننا عن دعوتنا : سنترك لكم المصارف والشركات تسير على النظام الذي شرعتم لها حتى نستطيع إقناعكم بنظام أفضل منه يتمشى مع التشريع الإسلامي وينهض بحاجات الأمة ، وسنترك تنفيذ هذه العقوبات التي ترونها صارمة منافية للرحمة حتى نقنعكم يوماً ما بخطأ فكرتكم ، وفساد تخيلكم ، وسننفذ ما نحن وأنتم عليه متفقون ؛ فقد رضي الله مثل ذلك للمسلمين من قبل . فتعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، ولنتعاون جميعاً على جعل التشريع الإسلامي أساساً لما نشرع بعد اليوم من قانون أو نضع من نظام !

إن الشريعة الإسلامية لا تأبى مثل ذلك ، وقد أوقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه تنفيذ القطع في عام المجاعة ، وأخذ بذلك أحمد بن حنبل والأوزاعي[1] . وقد روى في سنن أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تقطع الأيدي في الغزو . وروى صاحب أعلام الموقعين أن عمر رضي الله عنه كتب إلى الناس : « أن لا يجلدن أمير جيش ولا سرية ولا رجل من المسلمين حداً وهو غاز حتى يقطع الدرب قافلاً لئلا تلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار[2] »

وفي كل هذا توسيع على المسلمين وإرشاد لهم إلى رعاية المصالح وتقرير الظروف والأحوال ؛ ولا شك أن من مصلحة الإسلام الآن أن نأخذ في تشريعنا الحاضر بما نستطيع أن ننفذه من أحكامه ، على أن نوقف ما لا يمكن تنفيذه حتى يهيىء الله للمسلمين من أمرهم رشداً

هذه فكرتي ، ولعلي أكون قد جليتها وأوضحتها حتى لا أثير بها ثائرة الذين يحرفون الكلام عن مواضعه ، ويحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم

محمد محمد المدني
المدرس بكلية الشريعة

(١) أعلام الموقعين ج ٣ ص ٣٣
(٢) أعلام الموقعين ج ٣ ص ٢٩

مشكلة الجيل : تقويم التعليم الإلزامي للمشتركين فقط !

يصدره ويحرره : محمد كامل حسنه

أوفى مرجع لكل ما يتصل بمشكلة التعليم الالزامي في جميع نواحيها من تقارير وآراء وإحصاءات

يشترك في تحريره قادة الفكر وأساطين التربية والأدب

صدرت مقدمته في ٣٠ صفحة كبيرة ، وهي ترسل مجاناً للمشتركين

يصدر في ثلاثة أجزاء متوالية — الاشتراك ١٠ قروش — العنوان ٢ شارع عبد المنعم بسابدين — القاهرة